الأبعاد الجيوسياسية لتجارة الصادرات في أقطار مجلس التعاون الخليجي

د.نبهان زمبور السعدي
جامعة كركوك - كلية التربية للعلوم الانسانية

ملخص البحث:

تعاني اقطار مجلس التعاون الخليجي من اختلال في هياكلها الاقتصادية الزراعية والصناعية وتعتمد في صادراتها على المواد الخام الاولية(الهايدروكاربونية) وبالتالي يعني ذلك التفريط في هبات الموضع التي تعد احدى اهم مرتكزات القوة الاقتصادية والسياسية ، وهذه المسالة لها ابعاد خطيرة في وقت السلم والحرب بحد سواء. ويهدف البحث الى دراسة وتحليل صادرات اقطار مجلس التعاون الخليجي من منظور الجغرافية السياسية بغية الكشف عن مواطن القوة والضعف ، وطرح بعض الخيارات الكفيلة لتحقيق الحلول لتلك المشكلة وبما يحقق الامن الوطني والقومي .

Abstract

Suffer the GCC of imbalances in the agricultural and industrial economic structures and rely on exports on primary raw materials and thus it means compromising the donations position which is one of the most important pillars of economic and political power, and this issue. has risk in time of peace and war itself either.

The research aims to study and analyze the GCC's exports of geo-political perspective

in order to detect the strengths and solutions to that problem and to national and national weaknesses ,and ask some of the options to achieve security.

هدف البحث ومنهجه

يعد التصدير احد اهم ركائز محركات النمو الاقتصادي ، ومن اهم النشاطات التجارية الاساسية في عملية دفع التنمية الاقتصادية مما يعطي بعدا للقوة السياسية لاحقا، فتصدير السلع الوطنية يمثل امرا ضروريا لدعم ميزان المدفوعات وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع كي لايتم اللجوء الى الاستدانة والتي تعد نقطة ضعف على الوحدة السياسية.

فصادرات الدولة المرآة التي تعكس طبيعة وتركيب الهيكل الاقتصادي فيها وهي قناة الاتصال التي تتمكن من خلالها الدولة من تصريف فائض انتاجها ، وبذلك تصبح اهمية التجارة الخارجية مباشرة على النمو الاقتصادي للدولة ، وقد تكون هذه الاهمية ايجابية نحو الامام عندما تمثل الصادرات قطاعا مهما بين القطاعات الاقتصادية كما في حالة الصادرات الصناعية ، او تكون سلبية عندما تتراجع الصادرات الى الاستيرادات او تتركز على سلعة واحدة قابلة للنضوب وبالتالي تعمل على تحجيم عملية التنمية في الدولة [١].

وقد بدات اقطار مجلس التعاون الخليجي برسم وتنفيذ برامجها التنموية في وقت لم تتكامل فيه اسواقها المحلية والتي ترتبط وتتكامل خارجيا مما خلق اختلالات في هياكل اقتصادياتها ، بحيث اصبحت تتخصص في انتاج وتصدير المواد الخام الاولية، وهذا يعد نقطة ضعف من وجهة نظر الجغرافية السياسية في تجارتها الخارجية والقطاعات الاقتصادية وجسم الدولة بالتالي ويعد ذلك منطلقا لمشكلة البحث.

وبما ان التجارة اصبحت اليوم من الوسائل التي اصبحت الدول تستخدمها لغايات سياسية وبذلك يمكن اعتبارها على حد تعبير نورمان باوندز سلاحا سياسيا قويا [٢].

يهدف البحث الى الكشف عن الابعاد الجغرافية السياسية لتجارة الصادرات في اقطار مجلس التعاون الخليجي ومن ثم طرح بعض الخيارات التي تسهم في تطوير تجارة هذه الدول وبما يعزز قوتها ومكانتها السياسية اقليميا وقوميا.

وينطلق البحث من ثلاثة فروض علمية تتمثل في :-

- وجود اختلالات هيكلية في التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي واعتمادها على سلعة واحدة.

- تعاني اقطار المجلس من تبعية في تجارتها الخارجية (الصادرات) ومن ثم سياسية .

- ان الاختلال في التجارة الخارجية سيستمر في المستقبل المنظور اذا لم تصحح الهياكل الاقتصادية.

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي بشكل رئيسي واتخذ من معادلات القياس الكمي لبعض اوجه النشاط التجاري للصادرات اسلوبا اساسيا للقياس.

وتاسيسا على ماتقدم ياخذ البحث المسارات التالية:-

- الاهمية النسبية لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي عربيا وعالميا.

- التحليل الجيو سياسي للتركيب السلعي للصادرات.

- التحليل الجيو سياسي للتوزيع الاقليمي للصادرات.

- التوقع المستقبلي لصادرات دول المجلس .

أولا: الاهمية النسبية لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي

تعتمد تنمية اقطار دول مجلس التعاون الخليجي خاصة والعربية بعامة كليا على التجارة الخارجية[٣]وتظهر أهمية التجارة الخارجية في دول المجلس عن طريق تأثرها في النمو الاقتصادي، وعن طريق تأثيرها في استخدام الموارد الاقتصادية وتبادل السلع، ومن ثم توسيع الأسواق الإقليمية اذ تعد دول المجلس من الدول الغنية بثرواتها الطبيعية ، وتمتلك مادة استراتيجية (النفط) لها أهمية كبيرة من خلال تصديرها إلى الخارج والحصول على العملات الصعبة التي توجه لاستيراد السلع والخدمات المختلفة[٤]، كما سيلاحظ من خلال القياس الكمي .

ومن الجدول (١) يلاحظ ان نسبة ماتشكله التجارة الخارجية لا تشكل سوى نسبة ضئيلة في دول المجلس واجمالي التجارة الدولية وبلغت (٧,٧ %) عام١٩٨٠ ، وتناقصت الى(٢,٦%) عام ١٩٩٠ وهذا ناجم عن انخفاض اسعار النفط ، وانخفاض القيمة الاجمالية للدولار، فضلا عن الاحداث التي شهدتها المنطقة ابرزها حرب الخليج الاولى والثانية، ثم عادت لترتفع نسبتها الى (٢,٧%) عام ٢٠٠٠ والى (٤%) عام ٢٠١٠. في حين بلغت الاهمية النسبية لصادرات المجموعة الاقتصادية الاوربية في التسعينات (٣٨ %) من اجمالي صادرات العالم كما استحوذت الولايات المتحدة الامريكية على (١٢%) من اجمالي صادرات العالم للعام ١٩٩٠ ، ثم اصبحت (٣٤%) و (٨,٣%) للعام ٢٠١٠ وعلى التوالي. اما بالنسبة لصادرات دول المجلس الى اجمالى صادرات الدول العربية فانها تشكل نسبة(٦٤%) عام ١٩٨٠ واصبحت الى(٧٠%) عام ٢٠١٠ بسبب ارتفاع اسعار النفط والطلب المتزايد .

جدول(١) تطور الاهمية النسبية لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي عربيا وعالميا

	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
اجمالي صادرات العالم	١٩٩٥٠٦٨	٣٣٩٢٢٣٠	٦٤٤٤١٨٩	١٥٢٥٧٨٧٧
صادرات دول مجلس التعاون الخليجي	١٥٥٠٦٠	٨٧٨٠٠	١٧٥٦٧٤	٦٢١٩٩٠
نسبة صادرات المجلس الى صادرات العالم	%٧,٧	%٢,٦	%٢,٧	%٤
صادرات الدول العربية	٢٣٩٤٤٠	١٣٨٥٨٠	٢٦٥٠٩٠	٨٨٧٨٦٥
نسبة صادرات المجلس الى صادرات الدول العربية	%٦٤	%٦٣	%٦٦	%٧٠
صادرات الجماعة الاقتصادية الاوربية	٦٨٠٧٥٥	١٣٦٥٥١٠	٢٥١١٨٠٢	٥٣١٧١٩٠
صادرات الولايات المتحدة	٢٢٥٧٢٢	٣٩٣٥٩٢	٧٨١٩١٨	١٢٧٧١٠٩

المصدر

- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نشرة التجارة الخارجية ، العدد ٦ عمان ١٩٩٢ ص٩ – ١٣.

- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الحسابات القومية ، النشرة ١٢ ، ١٩٩٢ ،ص ٣.

- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نشرة التجارة الخارجية ، النشر العاشرة ،١٩٨٨ ،ص٥.

- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، المجموعة الاحصائية العربية الموحدة ،٢٠٠٠ – ٢٠١١.

- جامعة الدول العربية،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص٢٩٨.

- World Bank , ((World Development Report)) , 1980-2011, -New York 2010p245

- – U.N – ((International Trade)) Statistics year Book , New York , 1990p464

- – U.N – ((International Trade)) Statistics year Book , New York ,2011p556

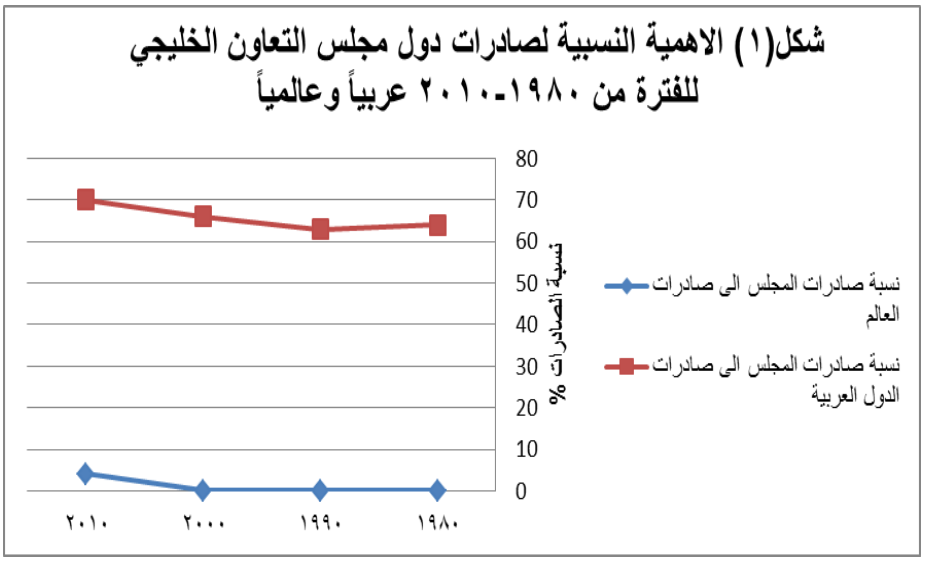

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (١)

وتسهم مؤشرات القياس الكمي[٥] المتمثلة بمعامل الصادرات ومؤشر التبادل الصافي في ايضاح الاهمية النسبية لتجارة الصادرات في دول المجلس ، والتي سوف تعكس اهمية الصادرات في القوة الاقتصادية بالنسبة للوحدة السياسية من خلال الناتج المحلي الاجمالي والذي سيبين تقييما للوضع الاقتصادي.

ويتميز معامل التجارة الخارجية من الصادرات* في دول المجلس بارتفاع نسبته من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت نسبته (٦٧%) عام ١٩٨٠ ثم انخفض الى (٣٤%) عام ١٩٩٠ وترتفع النسبة في جميع دول المجلس للعام ٢٠١٠ اعلاها في الامارات ٧٦% وقطر بنسبة ٦٦% وادناها في الكويت ٥٠% ، وتكمن خطورة ارتفاع المؤشر في اعتماد دول مجلس التعاون على الصادرات بشكل عالي وعلى العالم الخارجي في الحصول على الناتج المحلي الاجمالي ،

(*) يحسب من المعادلة: قيمة الصادرات / قيمة الناتج المحلي *١٠٠

خاصة ان صادرات دول المجلس تعكس محدودية الموارد الطبيعية والاخرى غير الهايدروكربونية [٦] واعتمادها على النفط كسلعة تصديرية رئيسية وهذا يعد نقطة

ضعف على حساب دول المجلس خاصة اذا ماتعرضت هذه السلعة الى هزات قد تخلف على اثرها مشاكل اقتصادية وسياسية بالتالي، بينما تنخفض قيم المؤشر لدول المقارنة وبلغت ١٦% والولايات المتحدة ٢٧% وهذا يعني وجود انشطة انتاجية وصناعية فضلا عن التجارة تسهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، بينما ترتفع في الكيان الصهيوني الى ٨١% ويعد مصدر قوة لتجارة الكيان بسبب ان الصادرات تعتمد على السلع المصنعة والمتنوعة وبالتالي فان تاثير التجارة يكون محدودا قياسا بدول مجلس التعاون الخليجي(بالاعتماد على بيانات جدول ٢).

وتشكل عوائد الصادرات نسبة عالية من معدلات دخل الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي اذ بلغت اكثر من ٤٠% من اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٠ ، وبسبب ارتفاع اسعار النفط نهاية فترة التسعينات في النصف الثاني ساهم في رفع مستويات قيم الصادرات فضلا عن اتباع سياسة التصدير من خلال ازالة معوقات التصدير واعفاء الصادرات ذات المنشا الوطني من شروط الحصول على موافقات التصدير ارتفعت النسبة الى اكثر من ٥٠% (٧) بينما لم تتجاوز النسبة في الاقطار ذات الاقتصادات المتنوعة عن ١٦% من الدخل للفرد الواحد بينما لمتزد اكثر من ٧% في الولايات المتحدة الامريكية ، اما في العام ٢٠١٠ ارتفعت النسبة في دول المجلس لتصبح في السعودية ٩١١% و الامارات ٢٥٦٨% وقطر ٤٢٨٤% والكويت ١٨٧٢% ، في حين ظهرت النسبة ١٥٩% في تركيا و ٤٠٦ في الولايات المتحدة و ٧٠٧% للكيان الصهيوني ويعكس ذلك ارتباط معدل دخل الفرد في دول المجلس بايرادات الصادرات في حياتها الاقتصادية، مما يعكس الدور الكبير الذي تلعبه عوائد الصادرات في اقتصادات دول المجلس وهنا مكمن الخطر في حال تعرض هذا القطاع الى بعض المشاكل كالحصار الاقتصادي مثلا وبالتالي يؤثر على مكانة الدولة وقوتها السياسية.

جدول (٢) تطور قيمة الصادرات والناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان في اقطار مجلس التعاون الخليجي

ودول المقارنة للسنوات(١٩٨٠-٢٠١٠)

القطر	السنة	قيمة الصادرات(م د)	الناتج المحلي الاجمالي م د	عدد السكان الف نسمة
الامارات	١٩٨٠	٢٠٧٤٢	٢٩٦٢٩	١٠٤٢
	١٩٩٠	٢٣٥٣٩	٣٣٧٨١	١٥٨٩
	٢٠٠٠	٤٩٨٣٥	٦٩٩٧٩	٢٩٩٥
	٢٠١٠	٢١٢٢٦٢	٢٨٠٤١٣	٨٢٦٤
البحرين	١٩٨٠	٢٨٧٥	٣٥٦٥	٣٣٧
	١٩٩٠	٣٧٦١	٣٩٠٣	٥٠٣
	٢٠٠٠	٦١٩٤	٨٠٢٨	٦٣٨
	٢٠١٠	١٣٦٤٧	٢٢٤٣١	١٣١٤
السعودية	١٩٨٠	١٠٩١١١	١١٥٩٩٠	١١٠٧٣
	١٩٩٠	٤٤٤١٦	٩٦٧٦٩	١٤٨٧٠
	٢٠٠٠	٧٧٨٤١	١٨٨٤٤٢	٢٠٣٧٨
	٢٠١٠	٢١٥١٤٣	٤٣٨٠٤٣	٢٧٥٦٣
عمان	١٩٨٠	٣٧٤٨	٥٩٨١	١٣٢٥
	١٩٩٠	٥٢١٤	١٠٦٠٨	١٥٢٤
	٢٠٠٠	١١٣١٩	١٩٤٥٠	٢٤٠٢
	٢٠١٠	٣٦٦٠١	٦٢٣٤٥	٣٤١٥
قطر	١٩٨٠	٥٦٨٤	٧٨٣٨	٢٢٠

	١٩٩٠	٣٥٣٠	٧٣٨١	٤٢٧
	٢٠٠٠	١١٤٢٥	١٧٧٦٠	٦١٤
	٢٠١٠	٧٢٧٩٠	١١٠٧٦٨	١٦٩٩
الكويت	١٩٨٠	٢٠٤٣٤	٢٧٩٩٩	١٣٧٠
	١٩٩٠	٨١٤٩	١٥٧٦٦	٢١٤٣
	٢٠٠٠	١٩٩٣٤	٣٧٧٤١	٢٢١٧
	٢٠١٠	٦٧٠٨٠	١٣٥١٢٣	٣٥٨٢
الكيان	١٩٨٠	٥٢٩٢	١٩٩٧٠	٤٠٣٧
الصهيوني	١٩٩٠	١١٥٧٦	٣٦١٠١	٤٦٦٠
	٢٠٠٠	٣١٤٠٤	٥٦٣٤٢	٦١٥٧
	٢٠١٠	٥٨٣٩٢	٧١٤٥٦	٧٤١٨
تركيا	١٩٨٠	٢٩١١	٥٦٨٦٩	٤٤٧٣٦
	١٩٩٠	١٢٩١٣	٦٣٤٦٥	٥٦٦٦٤
	٢٠٠٠	٢٧٧٧٥	٢١٤٥٥٤	٦٣٦٢٨
	٢٠١٠	١١٣٨٨٣	٧١٠٧٦٥	٧١٤٣٥
الولايات	١٩٨٠	٢٢٥٧٢٢	٢٧٠٨١٤٧	٢٢٦٥٤٥
المتحدة	١٩٩٠	٣٩٣٥٩٢	٥٤٦٤٧٩٥	٢٤٨٧٠٩
الامريكية	٢٠٠٠	٧٨١٩١٨	٧٦٦٥٨٨٩	٢٨٦٤١٩
	٢٠١٠	١٢٧٧١٠٩	٩٩٨٧٠٩٨	٣١٤٢٤٢

- المصدر الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نشرة التجارة الخارجية ، العدد ٦ عمان ١٩٩٢ ص٩ – ١٣.

- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نشرة التجارة الخارجية ، النشر العاشرة ،١٩٨٨ ،ص٣٤.

- _ World Bank , ((World Development Report)) , 1980-2011, New York ,2012p67 – U.N – ((International Trade)) Statistics year Book , New York ,2011p556

- – U.N – ((International Trade)) Statistics year Book , New York , 1990p33

ثانيا: التحليل الجيوسياسي للتركيب السلعي للصادرات

تشير تزايد قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون للفترة ١٩٨٠ – ٢٠١٠ الى التاثير الايجابي للسياسات الاقتصادية لدول المجلس ، الا ان ميزة القوة للتجارة الخارجية لا تأتي فقط من حجم الصادرات وانما من التركيب السلعي لتلك الصادرات. وتكشف بيانات الجدول(٣) عن العديد من المشاكل التي يعاني منها الهيكل السلعي لدول المجلس:

- ان الاشكالية المعروفة عن هذه الصادرات وتحقيقها لمعدلات نمو عالية تعتمد بشكل رئيسي على سلعة واحدة هي النفط الخام٢٠١٠ ويبدو ان البنية الجيولوجية والبيئة الجغرافية لاقطار المجلس قد تركت بصمتها على التركيب النوعي لتجارتها الخارجية[٨] حيث تبلغ نسبتها من الصادرات النفطية اكثر من ٧٦% لعام ١٩٩٠ لترتفع الى اكثر من ٨٠-٩٠% للعام ٢٠١٠ ويعكس ارتفاع هذه النسب قياسا لدول المقارنة تباينا كبيرا حيث لاتتجاوز هذه النسبة

٤% في تركيا و ٣% في الولايات المتحدة و٢% للكيان الصهيوني ويعود انخفاض الاهمية النسبية لصادرات دول المقارنة من المواد الاولية الى الزيادة في الطلب المحلي وتحويلها الى سلع صناعية تحقق ميزة القوة من خلال القيمة المضافة الناتجة عن عملية التصنيع.[٩] فضلا عن ان ميزة القوة للتجارة الخارجية ترتبط ليس فقط بوزنها الدول وانما بتركيبها النوعي ايضا.

- بما ان النفط يشكل جزءا كبيرا من صادرات دول مجلس التعاون الخليجي و مايؤكد ذلك انخفاض ايرادات اجمالي الصادرات في فترة الثمانينيات نتيجة لتدني اسعار النفط ، مما يعني حرمان دول المجلس من امتيازات القيمة المضافة ،

جدول(٣) الوزن النسبي للتركيب السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي ودول مختارة

للسنوات(١٩٨٠-٢٠١٠) نسبة مئوية

القطر	السنة	المواد الغذائية	المواد الاولية	سلع صناعية	سلع غير مصنفة	المجموع
الامارات	١٩٨٠	١	٩٥	٤	–	١٠٠
	١٩٩٠	١	٧٨	١٧	٤	١٠٠
	٢٠٠٠	١	٩٢	٧	–	١٠٠
	٢٠١٠	٤	٨٦	١٠	–	١٠٠
البحرين	١٩٨٠	١	٩٦	٣	–	١٠٠
	١٩٩٠	١	٧٨	٢١	–	١٠٠

	٢٠٠٠	١	٧٣	٢٦	–	١٠٠
	٢٠١٠	٣	٧٣	٢٤	–	١٠٠
السعودية	١٩٨٠	–	٩٩	١	–	١٠٠
	١٩٩٠	١	٩١	٨	–	١٠٠
	٢٠٠٠	١	٩٢	٧	–	١٠٠
	٢٠١٠	٤	٨٦	١٠	–	١٠٠
عمان	١٩٨٠	١	٩٦	٣	–	١٠٠
	١٩٩٠	٢	٩١	٣	٤	١٠٠
	٢٠٠٠	٣	٨٦	٥	٦	١٠٠
	٢٠١٠	٥	٦٩	١٣	١٣	١٠٠
قطر	١٩٨٠	–	٩٧	٣	–	١٠٠
	١٩٩٠	–	٨٤	١٦	–	١٠٠
	٢٠٠٠	–	٩٠	١٠	–	١٠٠
	٢٠١٠	–	٩٠	١٠	–	١٠٠
الكويت	١٩٨٠	–	٨٩	١٠	–	١٠٠
	١٩٩٠	١	٩٠	٩	–	١٠٠
	٢٠٠٠	١	٩٤	٥	–	١٠٠
	٢٠١٠	–	٩٣	٧	–	١٠٠
الكيان	١٩٨٠	١١	٧	٨١	٢	١٠٠
الصهيوني	١٩٩٠	٦	٣١	٦٣	–	١٠٠
	٢٠٠٠	٥	١	٩٤	١	١٠٠
	٢٠١٠	٣	٢	٩٢	٧	١٠٠
تركيا	١٩٨٠	٥١	٢٣	٢٦	–	١٠٠

	١٩٩٠	١٨	٣	٧٩	–	١٠٠
	٢٠٠٠	١٣	٥	٨٢	–	١٠٠
	٢٠١٠	١١	٤	٧٨	٧	١٠٠
الولايات	١٩٨٠	١٥	١٨	٦٣	٤	١٠٠
المتحدة	١٩٩٠	٨	٣	٨٩	–	١٠٠
الامريكية	٢٠٠٠	٩	٣	٨٣	٥	١٠٠
	٢٠١٠	٩	٤	٦٨	١٩	١٠٠

- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نشرة التجارة الخارجية ، النشر العاشرة ،١٩٨٨ ،ص٥.

- U.N – ((International Trade)) Statistics year Book , New York , 1991p947-983

- U.N – ((International Trade)) Statistics year Book , New York ,2011p556

- U.N – ((International Trade)) Statistics year Book , New York ,2005p124-135

- U.N – ((International Trade)) Statistics year Book , New York 2010p132-142

فضلا عن انها موارد قابلة للنفاذ وبالتالي التفريط في اهم هبات الموضع التي تعد من ركائز القوة الاقتصادية والسياسية بالنسبة لدول المجلس.

تشكل السلع الصناعية نسبة منخفضة بالرغم من انها تاتي في المرتبة الثانية من حيث الاهمية في صادرات دول المجلس وبالرغم من ضالتها الا ان بعض دول المجلس قد شهدت نموا في صادراتها من السلع الصناعية كالسعودية والامارات التي اصبحت نسبتها ١٠% والبحرين ٢٤% في العام ٢٠١٠ومايقلل من اهمية هذا التحسن هو ان السلع المصنعة ترتبط بشكل كلي بالنفط وبالتالي تشابه التركيب السلعي للصادرات لدول المجلس يشكل نموذج سلبي للتجارة البينية ، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات العالمية.

بينما نلاحظ في دول المقارنة ان السلع الصناعية تشكل محورا رئيسيا في تركيب صادراتها وبالتالي يعيطها ميزة التحكم والسيطرة على شروط التبادل والمنافسة التجارية اكثر من الدول التي تعتمد على الصادرات من السلع الاولية ، حيث بلغت النسبة في الكيان الصهيوني اكثر من ٩٠% ، وتركيا بنسبة ٧٨% بسبب انتهاجها لسياسة التصنيع لاغراض التصدير كما ان لموقعها الجغرافي اهمية في زيادة نسبة صادراتها من السلع الصناعية وبخاصة جوارها الاقليمي [١٠] .

اما بالنسبة للصادرات من السلع الصناعية فقد شهدت نموا طفيفا على الرغم من نسبتها المتدنية لاجمالي السلع الاخرى ، وهذا يعكس مؤشرا خطيرا في غير صالح دول مجلس التعاون خاصة اذا ماعلمنا ان السلع الغذائية تشكل النسبة الاعلى في قائمة واردات دول المجلس ، ومن بيانات الجدول السابق نجدها لا تتجاوز ٥% في عمان و٤% للبحرين والامارات في حين تشكل نسبتها حوالي ١١% و٩% في تركيا والولايات المتحدة على التوالي اللذان لا تمثل قيمة الواردات من السلع الغذائية سوى نسبة متدنية وهذا يعكس الوصول الى حالة الاكتفاء الذاتي والتي تعد احدى عناصر القوة للوحدة السياسية.

مما تقدم يتسم هيكل صادرات دول مجلس التعاون الخليجي بالاعتماد المطلق على تصدير سلعة اولية ناضبة وهي النفط وتمتاز بحساسيتها المفرطة فهي ترتبط بتاثيرات السوق فالطلب عليها يرتبط بظروف الكساد و الرواج في الاقتصاد العالمي

وبالتالي يجعل من الكميات المصدرة وسعرها مرهون بظروف خارجية تماما وهذا نقطة ضعف جيوبولتيكة رئيسية في تجارة الصادرات طبقا لمفاهيم الجغرافية السياسية.

ويعكس مؤشر التركيز السلعي للصادرات والذي يقصد به غلبة الوزن النسبي لسلعة او مجموعة سلع على جملة الصادرات فعندما ترتفع النسبة لصادرات السلع الاولية عن مدى القيم المامونة لتتراوح مابين ٦٠%-٧٠% يعني مؤشر ضعف قدرتها على المساومة وتبعيتها للخارج [١١]اعتماد صادرات دول المجلس على سلعة رئيسية تتمثل بالنفط الخام ويؤكد ماسبق وبالرغم من الانخفاض في قيمة المؤشر وهي في صالح دول المجلس الا ان درجته لازالت عالية وتمث

خريطة (١) التركيب السلعي لصادرات دول المجلس التعاون الخليجي والدول المقارنة لسنة ٢٠١٠

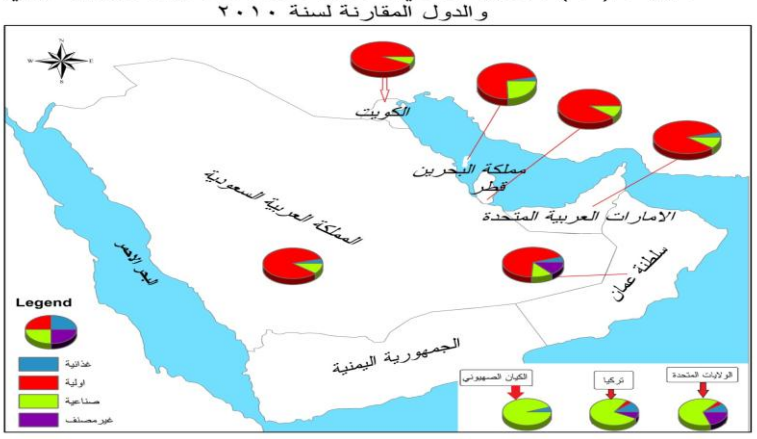

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (٣)

انذارا بالخطر حيث بلغت في الكويت ٩٣% و قطر ٩٠% والسعودية ٨٦% والامارات ٧٣% والبحرين وعمان ٧٢% و ٦٩% على التوالي لكل منهما .

اما بالنسبة لمؤشر التركيز والتنوع للصادرات [*] والذي يكشف الدول الاشد تركزا في هياكل صادراتها ، وعن الدول التي هي اكثر تنوعا في صادراتها بالنسبة لمؤشر التنوع ، ويتراوح بين (٠-١) فكلما صغرت القيمة يعني اقل تركز واكثر تنوع في الصادرات والعكس صحيح.

وتتراوح قيمة مؤشر التركز [١٢] في البحرين ٠,٤٢١ وقطر ٠,٦٠٤ والكويت ٠,٦٤٤ وعمان ٠,٨٠٢ والسعودية والامارات ٠,٧٢٣ و٠,٥٤٦ على التوالي، في حين تبلغ قيمة المؤشر ٠,٠٧٢ في تركيا و ٠,٠٩١ في الولايات المتحدة و ٠,٣٦٦ للكيان الصهيوني.

اما مؤشر التنوع فقد بلغ في البحرين ٠,٧٩٥ والكويت ٠,٨٤٧ وعمان ٠,٧٨٥ وقطر ٠,٠٤١ والسعودية ٠,٨٩٦ ، بينما سجلت نسبة المؤشر قيما متميزة في الولايات المتحدة ٠,٢٦٣ وتركيا ٠,٥٨٣ و ٠,٥٦٤ لدى الكيان الصهيوني.

مما سبق يؤكد المؤشر ان اقتصادات دول المجلس تعتمد على سلعة واحدة ، وهذا يعكس امكانية تاثرها بتقلبات التجارة الخارجية والاوضاع السياسية الدولية مقارنة بنظرائها من الدول ذات الاقتصادات المتنوعة .

نستنتج من ذلك ان صادرات دول مجلس التعاون الخليجي تتميز بتركزها في سلعة واحدة وهذا من شانه ان يخلق عدم التوازن في القطاعات الاقتصادية

وبالتالي الى احتمالية عدم الاستقرار مما ينجم عنه تعظيم نقاط الضعف في تجارة تلك الاقطار واتساع تبعيتها التجارية ومن ثم ضعفها سياسيا بالتالي .

ثالثا – التحليل الجيوسياسي للتوزيع الاقليمي للصادرات

يعد اعتماد الدول في صادراتها على عدد محدود من الدول يعني السعي نحو الاستقلال الاقتصادي والسياسي [١٣] وبما ان معظم العلاقات التجارية لاقطار مجلس التعاون الخليجي تجري مع الدول الصناعية والتي تمتاز بانتمائها الى كيانات اقتصادية متطورة وانتمائها الى تكتلات اقتصادية ساهم في تعزيز مكانتها الدولية . أن الاتجاه الجغرافي لصادرات دول المجلس بعامة تتركز في مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة فأسواق هذه الدول تمثل السوق الرئيسة لتصريف صادرات دول المجلس من النفط الخام، وهي في الوقت نفسه المصدر الأساس لاستيرادات دول المجلس من مختلف السلع، ويعود التركز الشديد للتجارة الخارجية لدول المجلس مع الدول الرأسمالية لأسباب عدة منها تاريخية، ومنها ما يعود إلى طبيعة صادرات هذه الدول فضلا عن طبيعة النظام الاقتصادي، فدول المجلس تنتهج مبدأ الاقتصاد الحر، وعدم تدخل الدولة[١٤] ومن الجدول(٤) الذي يوضح مدى الثقل الذي تحتله الدول الصناعية في قائمة المستوردين بالنسبة لاقطار المجلس فهي تشكل حوالي ٣٧% كمتوسط اجمالي، اذ تحتل قطر المرتبة الاولى وبنسبة تقارب ٥٠% من اجمالي صادراتها الى دول العالم تليها الكويت بنسبة اكثر من ٤٠%.

لقد ظلت حصة الدول المتقدمة المنفذ الرئيس لصادرات دول المجلس بالرغم من الانخفاض الذي طرا على حصتها لاكثر من ٥٠% في فترة الثمانينات والتسعينات يقابل ذلك ارتفاع حصة الدول النامية لتصل الى اكثر من ٣٠% للعام ٢٠١٠. وتحتل اليابان المرتبة الاولى في كونها السوق التصريفية الرئيسية لصادرات دول المجلس ، ويلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة الصادرات الى اقطار البلدان النامية وخاصة دول جنوب شرق اسيا في العام ٢٠١٠ وما يؤكد ذلك

صادرات السعودية التي تستحوذ على نسبة اكثر من ٤٥% كمتوسط لاجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون ، نتيجة للانتاج النفطي الكبير فضلا عن نمو صناعتها البيتروكيمياوية[١٥]

فالعمل على تشتيت مراكز التصدير يمكن ان يؤدي الى تحقيق استقرار اقتصادي افضل وبخاصة اذا كانت الصادرات تعتمد على سلعة واحدة قابلة للاهتزاز وعلى اسواق محدودة

واستمرت صادرات الكيان الصهيوني بالتوجه نحو الدول الصناعية المتقدمة وبلغت اكثر من ٦٠% للعام ٢٠١٠ وهذا يرتبط بالتسهيلات والتفضيلات الممنوحة لها بحكم العلاقات الاستراتيجية المبنية على الابعاد الاقتصادية والسياسية معا [١٦].

اما تركيا فان اغلب صادراتها تتجه الى المجموعة الاقتصادية الاوربية وبلغت ٤٩% من اجمالي صادراتها ، كما ان الدول الاسيوية وبخاصة العربية تعد سوق تصريفية جيدة للصادرات التركية حتى تجاوزت نسبتها ٢٠% .

مما تقدم تتجه اغلب صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الى الدول الصناعية المتقدمة مجتمعة (الجماعة الاوربية والولايات المتحدة الامريكية واليابان) وهذا يعد نقطة ضعف على تلك الدول وبخاصة اذا ما عرفنا ان هيكل الصادرات لدول المجلس يقوم اساسا على تصدير المواد الاولية وبشكلها الخام ، كما ان الهياكل الصناعية والزراعية لدول المجلس ليس لها القدرة على الاستفادة من السلعة المصدرة لتوفير المواد المصنعة والغذائية. ولذلك يصبح التكامل الاقتصادي لدول المجلس بخاصة والعربية عامة مطلبا جوهريا يقوم على التفكير في الصيغة الحقيقية في ظل القيود الهيكلية التي تفرضها التبعية والتخلف.

كذلك على اقطار المجلس تغيير نمط الارتباط التجاري مع الدول الصناعية والذي يشبه العلاقة بين القلب والاطراف ، حيث تمثل الاطراف الدول النامية ومن ضمنها اقطار المجلس التي تزود القلب وهي الدول الصناعية بالمواد الضرورية ، وفي نفس الوقت تكون سوق استهلاكية لمنتجاتها الصناعية، فهذه العلاقة تكمن خلالها مخاطر اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ، والتي تسعى الاستراتيجية العالمية في ظل القطبية الواحدة على ابقائها على الدول العربية خاصة والشرق الاوسط عامة.

جدول(٤)التوزيع الجغرافي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي ودول مقارنة للسنوات(١٩٨٠-٢٠١٠) نسبة مئوية

القطر	السنة	الاقطار العربية	المناطق النامية	الجماعة الاوربية	الولايات المتحدة	اليابان	بقية العالم	المجموع
الامارات	١٩٨٠	٦	١٣	١٤	٤	٣٥	٢٨	١٠٠
	١٩٩٠	٤	٢٢	٨	٤	٣٥	٢٧	١٠٠
	٢٠٠٠	٧	٢٠	٥	٣	٣٠	٣٥	١٠٠
	٢٠١٠	١٠	٢٤	١٠	١٢	٢٣	٢١	١٠٠
البحرين	١٩٨٠	٢٧	٢٨	١	١٠	١٢	٢٢	١٠٠
	١٩٩٠	٢٠	٣٣	٣	٧	١٣	٢٤	١٠٠
	٢٠٠٠	٨	١٣	٥	٤	٣	٥٩	١٠٠
	٢٠١٠	٣٠	٢٢	٣	٣	٢	٤٠	١٠٠
السعودية	١٩٨٠	٨	٢٨	٢٧	٥	٣٠	٢	١٠٠
	١٩٩٠	٩	٢٥	١٨	٤	١٩	٥	١٠٠
	٢٠٠٠	٤	٢٣	١٧	١٦	٢٥	١٠	١٠٠
	٢٠١٠	٩	٤٨	٩	١٣	١٤	٧	١٠٠
عمان	١٩٨٠	–	٢٨	١٧	٦	٤٠	٩	١٠٠

	١٩٩٠	٦١	١٦	١٠	٤	٢	٧	١٠٠
	٢٠٠٠	٣١	٢٦	١٢	٤	١٧	٨	١٠٠
	٢٠١٠	٣٣	٣٥	٣	٣	١٥	١٠	١٠٠
قطر	١٩٨٠	١	١٦	٤٣	–	٣٤	٦	١٠٠
	١٩٩٠	٦	٢٦	٢	٢	٦٠	٤	١٠٠
	٢٠٠٠	٦	٣٠	٣	٣	٤٧	١١	١٠٠
	٢٠١٠	٦	٤٤	١٤	٣	٣٠	٤	١٠٠
الكويت	١٩٨٠	١٠	٣٠	٣٠	٢	١٨	١٠	١٠٠
	١٩٩٠	٦	٣٦	٢٤	٧	١٩	٨	١٠٠
	٢٠٠٠	٧	٢٨	١٥	١٤	٢٥	٩	١٠٠
	٢٠١٠	١٠	٢٠	١٢	١٦	٢١	٢٠	١٠٠
الكيان	١٩٨٠	–	١١	٣٢	٣٤	٣	٢٠	١٠٠
الصهيوني	١٩٩٠	–	٩	٥٠	١٨	١٢	١١	١٠٠
	٢٠٠٠	–	٢٢	٣٨	١٦	٧	٧	١٠٠
	٢٠١٠	٣	٢١	٢٨	٣٢	٢	١٤	١٠٠
تركيا	١٩٨٠	١٨	١٩	٤٠	٧	–	١٣	١٠٠
	١٩٩٠	٤	١٠	٥٣	٨	–	٢١	١٠٠
	٢٠٠٠	٨	١٧	٤٢	٦	٢	٢٠	١٠٠
	٢٠١٠	١٢	٢٢	٤٩	٤	٢	١١	١٠٠
الولايات	١٩٨٠	–	٢٩	٢٣	–	١١	٣٦	١٠٠
المتحدة	١٩٩٠	–	٢٥	٢٥	–	١٣	٣٦	١٠٠
الامريكية	٢٠٠٠	–	٤١	٢١	–	١٦	١٢	١٠٠
	٢٠١٠	٣	٥١	٢١	–	٣	٢٢	١٠٠

- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ، نيويورك، ١٩٩٣،ص ١٣٧-١٤٠.

- U.N – ((International Trade)) Statistics year Book , New York , 1993p947-983

- U.N – ((International Trade)) Statistics year Book , New York 2001p56-69.

- U.N – ((International Trade)) Statistics year Book , New York ,2011p217-220

خريطة (٢) التوزيع الجغرافي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي ودول المقارنة لسنة ٢٠١٠

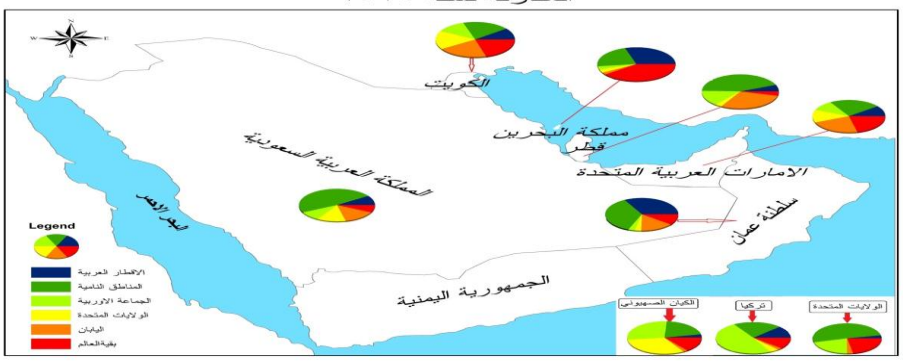

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (٤)

رابعا :- التوقع المستقبلي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي

ويمكن التوقع المستقبلي لصادرات دول مجلس التعاون على اساس توقعات نمو الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي وإمكانية زيادة الانتاج .

بالرغم من الماخذ السلبية على تجارة الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي الا ان بعض نقاط القوة في الاقتصاد لدول المجلس يمكن اغتنامها في تعزيز قوته التفاوضية التجارية ومن ثم الاقتصادية خاصة اذا مارسمت سياسات استثمارية مستقبلا فهو يحتوي على ٤٣% من الاحتياطي العالمي للنفط وحوالي١٠% من احتياطي الغاز عالميا. ودخله الاجمالي ١,٥ تريليون دولار عام ٢٠١٤ وياتي ضمن قائمة اعلى الدول في الناتج القومي ويبلغ معدل دخل الفرد ٣٠ الف دولار ، ويصل حجم التجارة الخارجية فيه الى ١,٢٠٠ تريليون دولار منها ٨٠٠ مليار دولار كصادرات و٤٠٠ كواردات مما يوفر فائض يعد الاضخم عالميا.[١٧] ويتوقع ان تحدث زيادات في معدلات الطلب العالمية على النفط ليصل الى اكثر ١,٣ % سنويا ، وسجل الطلب على النفط يصل الى اكثر من ٨٦ مليون برميل يوميا و يعود ذلك الى نمو الاقتصاد العالمي والذي يتوقع ان يصل الى٤,٦% [١٨]

اما بالنسبة لصادرات دول مجلس التعاون من المواد الغذائية والصناعية والتي بالرغم من ضالتها الا انها تتاثر ايجابيا بالزيادة في الانتاج الزراعي والصناعي .وبذلك لابد لاقطار مجلس التعاون من السعي لتنويع هيكل صادراتها سلعيا وجغرافيا بما يقلل من مخاطر الاعتماد الكبير على عدد قليل من السلع واطراف التبادل التجاري من خلال تنويع مصادر الدخل والاعتماد على الطاقات المواردية الطبيعية والبشرية ، والعمل على توظيف العوئد النفطية في بناء قاعدة اقتصادية تساهم في تحقيق اسس القوة السياسية.

الاستنتاجات

١- تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي ولاسباب جيولوجية وجغرافية في صادراتها على المواد الاولية وبالتالي حرمانها من القيمة المضافة الناجمة عن عملية التصنيع والتي تعد احدى مرتكزات القوة الاقتصادية والسياسية وبالتالي تعظيم نقاط الضعف في التجارة الخارجية والقطاعات الاقتصادية الاخرى .

٢- يتسم هيكل الصادرات لتجارة دول المجلس بالاعتماد شبه المطلق على تصدير سلعة اولية ناضبة وبالتالي تتاثر كميات الطلب عليها بظروف الكساد والرواج العالمي وبالتالي يجعل سعرها والكميات المصدرة مرهونة بظروف خارجية تماما وهذه نقطة ضعف تسجل عليها من وجهة نظر الجغرافية السياسية.

٣- اكدت نتائج التحليل الكمي ان التوزيع الجغرافي يمتاز بتركزه مع الدول الصناعية وهذا يؤدي بدوره الى تبعية تجارية واقتصادية وبالتالي ضعف دول المجلس سياسيا.

وعليه لابد لاقطار دول مجلس التعاون الخليجي ان تسعى الى تنويع هيكل صادراتها سلعيا وجغرافيا بما يقلل من مخاطر الاعتماد على عدد قليل من السلع واطراف التعامل التجاري وذلك من خلال اجراء تغيرات في هياكلها الاقتصادية وتنويع مصادر دخلها والعمل على توظيف العائدات النفطية في بناء قاعدة اقتصادية تمكنهم للوصول الى الاكتفاء الذاتي.فضلا عن ان ميزة الالتصاق الجغرافي بين دول المجلس يمكن ان تسهم في تعظيم عناصر القوة

الاقتصادية والسياسية لهذه الدول لولا التماثل في الشخصية الجغرافية والذي انعكس على التركيب النوعي للصادرات وبالتالي وقف حائلا دون استثمار هذا الجوار للتكامل الاقتصادي والتجاري.

المصادر

١- **نبهان زمبور السعدي ، جيوبولتيك العلاقات التجارية العراقية التركية ، اطروحة دكتوراه ،غير منشورة– كلية التربية جامعة الموصل ،٢٠١٤،ص١٠٣.**

٢- **Norman j.G Pounds " Political Geography" New York , Me Gram Hil Book Company , 1982, P279.**

٣- **باسل البستاني ، التجارة العربية والتجارة الدولية ، مجلة قضاياعربية ، العدد ٦ ، بيروت ،١٩٧٥،ص٤٢.**

٤- **جاءت مصادر المؤشرات في : * ابراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١، بيروت ، ١٩٨٩،ص٤٣. * محمد ازهر سعيد السماك ، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتاثيراتها الجيوبولتيكية المحتملة ، مجلة الامن القومي ، العدد٣، بغداد ، ١٩٨٦،ص ٥٥–٦٥.**

٥- غادة نافع صديق عبدالله النعيمي ، مؤشرات تطور التجارة الخارجية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٨٥- ٢٠٠٩)، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل ٢٠١١، ص٦٤

٦- ثريا حسن صدقي، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي – تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان ، دراسات اقتصادية ، السنة السادسة ، العدد ١١، ٢٠٠٥، ص٧.

٧- احمد صدام عبد الواحد الشبيبي ، واقع واتجاه التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة بحوث عربية اقتصادية ، العددان ٤٣-٤٤ ٢٠٠٨ ،ص٦٦.

٨- محمد ازهر سعيد السماك ، الجغرافية السياسية الحديثة، دار الكتب للطباعة والنشر – الموصل ، ١٩٩٣ ، ص٣٣٤.

٩- يونس عبدالله الطائي ، التجارة الخارجية في الوطن العربي –دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩،ص١٢٩.

١٠- Istanbul Ticaretodasi. Ekonomik ve sosyal Arastirmalar Subesi ,Iraq ulke Raporu , Guncelleme Tarihi; Temmuz 2007 No:612 S.79.

١١- ابراهيم العيسوي ، مصدر سابق،ص٤٤.

١٢- Un ,unctad, Hand book trade and Development statistcs , New York , 2011,p12-22

١٣- محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١، بيروت ، ١٩٨١،ص٥٦- ٥٧.

١٤- نصيف جاسم اسود الاحبابي، ، ، الوزن الجيوبوليتيكي لنفط مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومستقبله، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل٢٠١٠ص٨٧.

١٥- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، التنويع الاقتصادي للبلدان المنتجة للنفط دول مجلس التعلون الخليجي ، ٢٠٠١ ص٥٤.

١٦- يونس عبدالله الطائي ، مصدر سابق ،ص١٥٤.

١٧- مجلة السياسة الدولية ، اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي ، ملحق المجلة ، تحرير معتز سلامة ، ٢٠١٤ ص ٤٣.

١٨- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٣.